بالعوض بل هو جواب اخر شك هال توجيه ما هو
المشهور ان القضية عبارة عن المعلومات الثلاثة بان
ليس مرادات القضية هي المعلومات التسهيل هذه
من حيث العروض للاذعان فلا يلزم تحققها عند
تحقق هذه المعلومات وكان في دفعه ما حققه بعد
قوله والافادة صدر هراه هذا وان كان هذا لم يقع
بسمعك لكنه بالحقيقة التحقيق ثم اذ الفاظ الاجزاء الثلاثة
فحقها ان يدل عليها بثلاث عبارات فالدال على النسبة
يسمى رابطة وفي لغة العرب ربما حذفت الرابطة
اكتفاء بعلامات اعرابية دالة دلالة التزامية
يسمى القضية ثنائية وربما ذكرت فتسمى ثلاثية
والمذكور وان كان اداة لكنه قوله هذا وان كان
مما لم يقع بسمعك هذا عجيب جدا ليق والعلامة
التفتازاني في المطول وغيره من ائمة هذا الفن مصرحون
بما حققته المصر والحق ما افاده بعض الاذكياء في حواشيه
على الرسالة القطبية وهو انك لو فسرت القضية بقول
يحتمل الصدق والكذب فلا شك ان مدار احتمالها
النسبة الحاكية كما صرح المصرح فالمسلوكة قضية كاذبة
وان فسرت بما يقال لقائله انه صادق او كاذب
فالمسلوكة ليس بقضية اذ لا يقال للقائل المشكك
انه صادق او كاذب في الفرق فتدبر ربما كان في قالب
الاسم كهو ويسمى رابطة غير زمانية واستثنى
الثانية واست في الفارسية منها وربما كان في
قالب الكلمة كان ويسمى زمانية والقضية ان حكم
فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه حملية والا فشرطية

ويسمى

ويسمى المحكوم عليه موضوعا ومقدما والمحكوم به محمولا
وتاليا اعلم انه لا شبهة في ان لفظة هو في زيد هو كاتب
ولفظة كان في زيد كان كاتب ليس مدلولهما الا ان زيد
اهو شيء لم يذكر بعد ما دام لم يذكر لفظة هو او كان الاول
زيد او هو وزيد كان بدون ذكر المحمول لا يفيد انتهى
معنى محصلا كما ان سرت من بدون ذكر المتعلق لا يفيد
ولا فرق بينهما الا ان هو لا يدل على الزمان وكان
يدل عليه ولا شبهة ايضا في ان هو في جاء زيد وهو
راكب يدل على المرجع البتة فاما ان يقال بالاشتراك
اللفظي كما ان لفظة كان مشترك لفظي بين معنى كان
التامة والناقصة واليه ذهب اكثر المحققين فلما
راي المنطقيون ان لفظة هو في بعض المواضع وهو
المواضع المخصوصة بالفصل تدل على الرابطة حكموا
بان الرابطة في لغة العرب الضمائر وانكروا اختصاص
الفصل بالمواضع المخصوصة واما ان يقال ان الضمائر
في لغة العرب حالها كحال الكلمات التامة الا ان
الكلمات التامة تدل على المنسوب والضمائر تدل على
المنسوب اليه والمنطقيون لدلالتها على الرابط ولو دلالة
تضمنية اطلقوا عليها الرابطة فان الرابطة عندهم لفظ
دال على النسبة باي دلالة كانت ولم يطلقوا الرابطة على
الحركات الاعرابية الدالة عليها دلالة التزامية ولا على
الهيئة التركيبية الدالة عليها بالوضع النوعي المعتبر
في المشتقات لانها ليست بالفاظ لكن بسكل الكلمات التامة
قائم لا يطلقون الرابطة عليها مع انها الفاظ دالة على
النسبة ولو دلالة تضمنية الا ان يقال ان الرابطة عندهم

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)